المحاكم الشرعية في نيجيريا - تحديات وحلول

Sharia Courts in Nigeria – Challenges and Solutions

إعداد

يحيى مينا صالح

Yahaya Maina Saleh

طالب مرحلة الدكتوراة في قسم الدراسات القضائية، كلية الشريعة بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، المملكة العربية السعودية

Doi: 10000000

استلام البحث	**٢٢ / ٤ / ٢٠٢٥**
قبول البحث	**٦ / ٦ / ٢٠٢٥**

صالح، يحيى مينا (٢٠٢٥). المحاكم الشرعية في نيجيريا - تحديات وحلول. ***المجلة العربية للدراسات الاسلامية والشرعية***، المؤسسة العربية للتربية والعلوم والآداب، مصر، ٩(٣٣)، ٥٥٣- ٥٧٨.

http://jasis.journals.ekb.eg

المحاكم الشرعية في نيجيريا ـ تحديات وحلول

المستخلص:

يتناول هذا البحث واقع المحاكم الشرعية في نيجيريا، من خلال دراسة تاريخها، وتطورها القانوني، وهيكليتها وفق الدستور النيجيري. كما يعرض التحديات القانونية، والسياسية، والإدارية، والاجتماعية التي تواجه هذه المحاكم، خاصة في ظل التعدد القانوني والديني في البلاد. ويهدف البحث إلى إبراز أهمية المحاكم الشرعية ودورها في تحقيق العدالة الاجتماعية، مع تقديم حلول واقعية وقابلة للتنفيذ لتعزيز فاعليتها واستقلالها. وقد اعتمد البحث المنهج التحليلي المقارن، مستفيدًا من التجارب الدولية والمصادر الفقهية والأنظمة القضائية، ليخلص إلى توصيات علمية قابلة للتطبيق من قبل صناع القرار والجهات القضائية ذات الصلة.

الكلمات المفتاحية: القضاء الإسلامي ـ القانون ـ العدالة ـ العقبات القضائية – البدائل القضائية.

Abstract:

This research examines the status of Sharia courts in Nigeria by studying their history, legal development, and constitutional structure. It addresses the legal, political, administrative, and social challenges facing these courts, especially within the context of Nigeria's legal and religious plurality. The study aims to highlight the significance of Sharia courts and their role in achieving social justice, while presenting practical and actionable solutions to strengthen their effectiveness and independence. The research adopts a comparative analytical methodology, drawing on international experiences, Islamic jurisprudential sources, and judicial systems. It concludes with scholarly recommendations that can be implemented by policymakers and relevant judicial bodies.

Keywords: Islamic Judiciary – Law – Justice – Judicial Obstacles – Judicial Alternatives.

المقدمة:

يُعدُّ القضاء أحد أعمدة الدولة الأساسية، ووسيلة لتحقيق العدالة وحفظ الحقوق وردّ المظالم، وقد حظي باهتمام بالغ في الشريعة الإسلامية، حيث شُرع لتثبيت الأحكام الشرعية، وفصل النزاعات، وتطبيق حدود الله بين الناس، ومن هنا

ISSN: 2537-0405 eISSN: 2537-0413

جاءت أهمية المحاكم الشرعية كجهاز يُعنى بتطبيق أحكام الشريعة في المجتمعات الإسلامية.

وفي نيجيريا، الدولة ذات الغالبية المسلمة في شمالها، ظهرت الحاجة إلى إنشاء محاكم شرعية منذ العصور الأولى لدخول الإسلام، وقد ازدهرت هذه المحاكم في العهد ما قبل الاستعمار، حيث كانت تعتمد على نظام "الأمير هو القاضي" في جميع المناطق الإسلامية الشمالية. إلا أن هذه المحاكم تعرضت لانتكاسة كبيرة في ظل الاحتلال البريطاني، إذ لم يُسهم الاستعمار في تطويرها، بل أدى إلى إضعافها تدريجيًا بفرض القوانين الوضعية وتوسيع نفوذ الحكام غير المسلمين على النظام القضائي، مما همَّش دور الشريعة وأضعف صلاحيات القضاة الشرعيين. وبعد انتهاء العهد الاستعماري، بدأت المحاكم الشرعية تستعيد بعضًا من مكانتها ضمن النظام القضائي النيجيري بصورة رسمية، ولا تزال قائمة إلى يومنا هذا، رغم ما تواجهه من تحديات متعددة.

إن موضوع المحاكم الشرعية في نيجيريا يُعد من القضايا الحيوية التي تستحق البحث والتأمل، خاصة في ظلّ التحديات المتعددة التي تواجه هذه المحاكم، سواء كانت قانونية، أو إدارية، أو اجتماعية، أو ثقافية، الأمر الذي ينعكس سلبًا على قدرتها في أداء دورها بكفاءة وفاعلية، وفي مقابل هذه التحديات، تبرز الحاجة إلى اقتراح حلول واقعية تسهم في تفعيل دور هذه المحاكم، وتعزيز مكانتها في المجتمع، وتطوير أدائها بما ينسجم مع روح الشريعة الإسلامية ومتطلبات العصر.

ومن هذا المنطلق، جاءت هذه الدراسة لتسلط الضوء على واقع المحاكم الشرعية في نيجيريا، وتبيّن أبرز التحديات التي تعترض سبيلها، وتقترح الحلول المناسبة لمعالجتها – والله ولي التوفيق.

إشكالية البحث:

ما هي أبرز التحديات التي تواجه المحاكم الشرعية في نيجيريا؟ وما هي الحلول المقترحة لتجاوز هذه التحديات وتعزيز فاعلية هذه المحاكم؟

أهداف البحث:

١. التعريف بتاريخ المحاكم الشرعية في نيجيريا.
٢. بيان هيكلية هذه المحاكم واختصاصاتها.
٣. تحليل أبرز التحديات التي تواجه المحاكم الشرعية في الوقت الحاضر.
٤. تقديم حلول عملية وعلمية للنهوض بواقع القضاء الشرعي في نيجيريا.

منهج البحث:

يعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي، مع الاستفادة من المنهج التاريخي لتتبع تطور المحاكم الشرعية في نيجيريا، والاستعانة بالمنهج الاستقرائي في استنباط الحلول من خلال الواقع والتجارب المقارنة.

ISSN: 2537-0405 eISSN: 2537-0413

حدود البحث:

يتركز البحث على المحاكم الشرعية في الولايات التي تعتمد الشريعة الإسلامية في شمال نيجيريا، دون التطرق إلى باقي الأجهزة القضائية أو المحاكم العامة، إلا فيما له علاقة مباشرة بموضوع الدراسة.

الدراسات السابقة:

وعلى الرغم من أهمية هذا الموضوع، إلا أنني – بحسب ما تيسّر لي من الاطلاع – لم أقف على دراسة علمية مستقلة أو رسالة أكاديمية خُصّصت له بصورة شاملة، وهذا لا ينفي وجود إشارات في الأوراق العلمية ذات الصلة، وإن كانت لا ترقى إلى مستوى البحث العلمي المتكامل الذي يستوعب جميع أبعاد القضية، كما لا ينفي وجود دراسات متفرقة في بعض كتب الأحوال الشخصية، تناولت موضوع المحاكم الشرعية من حيث تشكيلها واختصاصاتها.

المبحث الأول: الإطار النظري والتاريخي للمحاكم الشرعية في نيجيريا، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: تعريف المحاكم الشرعية ووظائفها، وفيه فرعان:

الفرع الأول: تعريف المحاكم الشرعية لغة واصطلاحا:

أولا: تعريف المحاكم الشرعية في اللغة:

"المحاكم الشرعية" مركب من كلمتين، فلا بد من تعريف كل كلمة على حدة.

فكلمة "المحاكم": جمع محكمة، وهي مشتقة من مادة [ح ك م] حكم يحكم حكماً - أي قضى، يقال حكم بينهم بالعدل، فالحكم بالضم بمعنى القضاء.

والمحكمة تطلق على مقام الحاكم، وغلبت على مقام الحاكم الشرعي أي القاضي، وتطلق أيضا على الهيئة التي تتولى الفصل في القضاء، أو مكان انعقاد هيئة الحكم[١].

أما كلمة "الشرعية" فهي مشتقة من مادة [ش ر ع] أو من الشرعة والشريعة، والشريعة في لغة العرب تطلق على عدة معان منها:

١ - الطريق المستقيم الواضح، كما في قوله تعالى: (ثُمَّ جَعَلْنَاكَ عَلَى شَرِيعَةٍ مِّنَ الْأَمْرِ فَاتَّبِعْهَا وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ)، أي طريقة مستقيمة لا اعوجاج فيها ولا التواء[٢].

٢- مورد الناس للاستقاء، وسميت بذلك لوضوحها وظهورها، ولا تسمى العرب مورد الماء شريعة إلا إذا كان ماء كثيراً، دائم الجريان، ظاهراً للعيان[٣].

---

(١)) الصحاح في اللغة والعلوم لنديم مرعشلي وأسامة مرعشلي (ص: ٢٧٥)، المعجم الوسيط، إصدار مجمع اللغة العربية، وإدارة إحياء التراث الإسلامي (١٩٠/١).

(٢) لسان العرب لابن منظور (١٧٥/٨).

(٣)) مختار الصحاح للرازي (٣٥٤/١).

ISSN: 2537-0405 eISSN: 2537-0413

٣- الظهور والبيان والوضوح، يقال: شرع الشيء أي أوضحه وبين مسالكه، وشرع لهم شرعاً، أي سن، قال تعالى: (شَرَعَ لَكُم مِّنَ الدِّينِ مَا وَصَّى بِهِ نُوحًا وَالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ)، أي بين وأوضح لكم من الدين[٤].

ثانيا: تعريف المحاكم الشرعية في اصطلاح:

المحاكم الشرعية مصطلح متأخر وذلك أن الشريعة الإسلامية كانت تمثّل المصدر الرئيس للتشريع والأحكام في معظم الدول الإسلامية، وكانت المحاكم في ذلك الوقت موحدة في نظامها، تَفصل في جميع القضايا استنادًا إلى أحكام الشريعة الإسلامية، ولم يكن يُطلق عليها اسم "المحكمة الشرعية"، لأنها كانت المحكمة الوحيدة القائمة، ولا يوجد إلى جانبها محاكم ذات مرجعية قانونية مغايرة، ولهذا السبب من الصعب أن تجد له تعريفا من المتقدمين، وأما المعاصرين فقد عرفوه بتعريفات عدة، منها:

قولهم: "هي المحاكم التي تنظر في قضايا الأحوال الشخصية بين المسلمين، وتؤلف من قاضي يدعى القاضي الشرعي"[٥].

وقولهم: "المحاكم التي تنظر في مسائل الأحوال الشخصية للمسلمين، وتعتبر جزءاً من التنظيم القضائي في الدولة، وتخضع لإشرافها، وتكون الشريعة الإسلامية هي الشريعة ذات الولايات العامة"[٦].

فنستطيع أن نقول إن المحاكم الشرعية - في عصرنا الراهن - هي جهات قضائية تختص بالفصل في النزاعات التي يُرجع فيها إلى أحكام الشريعة الإسلامية، وتُعنى بالقضايا ذات الطابع الديني مثل: الأحوال الشخصية، المواريث، الوقف، والنزاعات الزوجية، وما إلى ذلك من قضايا يُفصل فيها بأدلة الفقه الإسلامي.

الفرع الثاني: اختصاصات المحاكم الشرعية:

سبق في الفرع الأول أن المحاكم الشرعية كانت هي الأصل في الدول الإسلامية، وكانت تتمتع بصلاحية النظر في جميع أنواع الخصومات، والفصل في جميع المنازعات، بغضّ النظر عن طبيعة القضية، أو هوية الخصوم، ودون تمييز بين المعاملات المدنية، ومسائل الأحوال الشخصية، وقضايا الجنايات من قصاص وتعزير وغيرها، إلا أن هذا الاختصاص الواسع بدأ يتراجع تدريجيًا، خاصة بعد إنشاء محاكم القنصليات، مما أدى إلى تحوّل القضاء الشرعي من موقع السيادة إلى وضعية القضاء الاستثنائي، بعد أن كان المرجع الأعلى الذي لا يُنافس.

---

(٤) تفسير الجلالين (ص: ٦٦٢).
(٥) أصول المحاكمات الشرعية والمدنية لمحمد مصطفى الزحيلي (ص: ١٠٧).
(٦)) المدخل للعلوم القانونية لتوفيق حسن (ص: ٢٧٥).

ISSN: 2537-0405 eISSN: 2537-0413

ومن هنا يمكن ملاحظة أن اختصاصات المحاكم الشرعية الحديثة لم تُحدَّد بدقة، وإنما تُركت لتقتصر على ما تبقى لها من صلاحيات، بعد أن سُحبت منها اختصاصات عديدة وأُحيلت إلى محاكم أخرى، فأصبح القضاة الشرعيون مضطرين للبحث عمّا تبقى لهم من مهام، دون أن يكون لهم مجال اختصاص واضح ومُحدّد، وفي الواقع، لم يبق للمحاكم الشرعية في أغلب الدول سوى نطاق محدود من القضايا، يتركز غالبًا في الأحوال الشخصية للمسلمين، بمفهومها الضيق، كقضايا الزواج، والطلاق، والنفقة، والميراث. وهذا التراجع الكبير في الاختصاصات أضعف من مكانة هذه المحاكم، وأثّر في هيبتها وهيبة من يتولون أمرها، حتى بات يُنظر إليها – في بعض البيئات – على أنها مجرد جهة للفصل بين الزوجين عند الخلاف[٧] .

المطلب الثاني: نشأة وتطور المحاكم الشرعية في نيجيريا[٨]، وفيه ثلاثة فروع:

الفرع الأول: قبل الاستعمار (الاحتلال البريطاني لنيجيريا):

دخل الإسلام إلى نيجيريا في وقت مبكر نسبيًّا، يُقدّر بالقرن الحادي عشر الميلادي، خاصة في المناطق الشمالية من البلاد، وذلك عبر قوافل التجارة التي كانت تصل من شمال إفريقيا، مرورًا بالصحراء الكبرى إلى مدن الهوسا والفولاني، مثل: كانو وكاتسينا وزكزك وغيرها. ولم تقتصر هذه القوافل على تبادل السلع التجارية فحسب، بل كانت محمّلة أيضًا بالعلماء والدعاة وطلبة العلم، الذين نشروا الإسلام في المجتمعات المحلية وبدأوا في تعليم العقيدة والشريعة الإسلامية.

وقد تبنّت هذه المجتمعات الإسلام تدريجيًا، حتى أصبح الدين الغالب في شمال نيجيريا، وصار يشكل الإطار الثقافي والاجتماعي والسياسي العام، مما مهّد لظهور أنظمة قضائية مستمدة من الشريعة.

ومع ترسّخ الإسلام في شمال نيجيريا، بدأت المجتمعات الإسلامية هناك تُنشئ أنظمة قضائية محلية تُعنى بالفصل في النزاعات وفض الخصومات، اعتمادًا على الفقه المالكي الذي كان المذهب السائد في المنطقة، وكان الحكّام المحليون – من الملوك والأمراء – يعينون قضاة يتمتعون بالعلم والتقوى والعدالة، يُعرفون بـ "القاضي" أو "اللكالي"، يتولون إصدار الأحكام بناءً على الفقه الإسلامي.

(٧) مبادئ التنظيم القضائي لضياء شيث - معهد البحوث والدراسات العربية (ص: ٤٦).

(٨) هذا المطلب كله مستفاد من كتاب: إنفاق الميسور في تاريخ بلاد تكرور للشيخ محمد بللو بن فوديو (ص: ١٤-٢٤)، وكتاب: الإسلام في نيجيريا والشيخ عثمان بن فوديو الفلاني للشيخ آدم عبدالله الإلورن (ص:٤٧ – ٥٣)، وكتاب: تاريخ السودان للشيخ عبدالرحمن ابن عامر السعدي (ص:١٨٤ – ١٨٩).

ISSN: 2537-0405 eISSN: 2537-0413

وقد اتسم هذا النظام القضائي بالبساطة والتناغم مع البيئة الاجتماعية والثقافية، إذ كانت المحاكم تُعقد في المساجد أو في ساحات القصور، ويُفصل فيها بين الناس بالعدل، مستندين إلى الفتاوى المالكية والفتاوى المتداولة في مدوّنات أهل العلم.
بلغ القضاء الشرعي في نيجيريا أوجه من التنظيم والانضباط خلال القرن التاسع عشر، تحديدًا في عهد إمبراطورية صكتو الإسلامية التي أسسها الشيخ عثمان بن فودي[٩] -رحمه الله- أحد كبار العلماء والمجددين في المنطقة، فقد عمل الشيخ على إصلاح المجتمع وإقامة دولة إسلامية شاملة تقوم على مبادئ الشريعة، ومن أبرز إصلاحاته: تنظيم القضاء الشرعي.

فقد أولى الشيخ اهتمامًا كبيرًا لاختيار القضاة، ووضع لهم ضوابط علمية صارمة، من حيث العدالة، وسعة الاطلاع على الفقه المالكي، والمعرفة باللغة العربية، والقدرة على تطبيق القواعد الشرعية على الواقع، كما جعل للقضاة صلاحيات واسعة في الفصل بين الخصوم في شتى المنازعات، من أحوال شخصية إلى معاملات مدنية وجنائية، وكان القضاء يُمارس في إطار مؤسسي متكامل، يُشرف عليه الخليفة أو أمراؤه في الأقاليم.

الفرع الثاني: في عهد الاستعمار البريطاني:

مع نهاية القرن التاسع عشر، وبعد نجاح بريطانيا في فرض سيطرتها الاحتلالية على نيجيريا، بدأت في إدخال النظام القضائي الإنجليزي، المستند إلى القانون العام (Common Law)، ليكون هو النظام القضائي الرسمي في البلاد، وقد تم تطبيق هذا النظام بشكل كامل في المناطق الجنوبية ذات الأغلبية النصرانية أو الوثنية، والتي لم يكن فيها حضور بارز للقضاء الإسلامي.

أما في الشمال النيجيري، حيث الغالبية المسلمة وحيث كان النظام القضائي الشرعي قد استقر لعقود طويلة، فقد اضطرت السلطات الاستعمارية البريطانية إلى الإبقاء على المحاكم الشرعية، لكنها أدمجتها ضمن ما أطلقت عليه اسم "النظام

(٩) هو عثمان بن محمد فُودُي بن عثمان بن صالح بن هارون، الملقب بالفقيه أمير المؤمنين، شيخ الإسلام، ولد المجاهد عثمان دان فودي في بلدة 'طقل' على أطراف إقليم 'جوبير' شمال نيجيريا الحالي سنة: ١١٦٨ هجرية، الوافق: ١٧٥٤ ميلادية، من مشايخه: والده الشيخ محمد فودي: أخذ عنه القرآن الكريم، والدته حواء بنت محمد بن عثمان، وجدته رقية بنت العالم محمد بن سعد، من مؤلفاته: كتاب: اتباع السنة وترك البدعة، وكتاب: إحياء السنة وإخماد البدعة، وكتاب: آداب العبادات والعادات، وبعد صراع مع المرض لمدة عام، توفى الإمام المجاهد الأمير عثمان بن فودى عام ١٨١٨ ميلادية ـ ١٢٣٣ هجرية، وعمره (٦٣) وخلفه ابنه الشيخ الإمام محمد بَللو. يُنظر: إنفاق الميسور في تاريخ بلاد تكرور للشيخ محمد بللو بن فوديو (ص:٢٥).

ISSN: 2537-0405 eISSN: 2537-0413

العرفي" (Customary System)، إلى جانب محاكم القوانين العرفية المحلية غير الإسلامية، بغرض تهدئة السكان واحتواء المقاومة.

غير أن هذا الإبقاء لم يكن اعترافًا حقيقيًا بالشريعة الإسلامية كمصدر مستقل للتشريع، بل كان مُقيدًا وخاضعًا للسلطة البريطانية، إذ جعلت هذه المحاكم تعمل تحت رقابة الحاكم العام، وأخضعتها لقوانين إدارية وتنظيمية وضعها المستعمر.

أحد أبرز آثار النظام الاستعماري على القضاء الإسلامي في نيجيريا كان تقليص اختصاص المحاكم الشرعية بشكل تدريجي، فبعد أن كانت هذه المحاكم قبل الاستعمار تفصل في جميع القضايا – بما في ذلك الجنايات والمعاملات التجارية والمدنية – تم حصر اختصاصها في ظل الحكم البريطاني في قضايا الأحوال الشخصية للمسلمين فقط، مثل الزواج، والطلاق، والنفقة، والميراث، والحضانة.

وفي ظل هذا التوجّه، قامت الإدارة الاستعمارية بإعادة تنظيم المحاكم الشرعية عبر استحداث محاكم جديدة أُطلق عليها اسم "محاكم الشريعة" (Sharia Courts)، لكنها لم تكن امتدادًا للمحاكم الإسلامية الأصيلة، بل كانت تُدار ضمن هيكل قضائي رسمي يخضع تمامًا لسلطة الاستعمار البريطاني.

وقد تم تعيين قضاة هذه المحاكم من قِبل الإدارة الاستعمارية، وأُخضعوا لدورات تدريبية في اللغة الإنجليزية والإدارة القانونية وفق المعايير البريطانية، وتم تقييدهم بإجراءات شكلية وقوانين تنظم سير المحاكمات بطريقة مختلفة عمّا جرى عليه القضاء الشرعي التقليدي.

كما أصبحت هذه المحاكم جزءًا من التسلسل القضائي الاستعماري، بحيث يمكن استئناف أحكامها أمام محاكم أعلى تطبّق القانون الإنجليزي، مما قلّص من استقلالية القضاء الشرعي، وجعل الشريعة الإسلامية خاضعة في تطبيقها لمنظومة لا تؤمن بمبادئها ولا تُقيم لها وزنًا تشريعيًا حقيقيًا.

الفرع الثالث: بعد الاستقلال:

نالت نيجيريا استقلالها عن بريطانيا في عام ١٩٦٠م، بعد عقود من الاستعمار، وقد ورثت الدولة الجديدة نظامًا قضائيًا مزدوجًا تم وضعه خلال الفترة الاستعمارية. هذا النظام يجمع بين:

القانون العام الإنجليزي (English Common Law): المطبّق في المحاكم العليا والاتحادية ومحاكم الولايات.

القوانين العرفية (Customary Law): وتشمل القوانين المحلية التقليدية في الجنوب، والقوانين الشرعية (Islamic Law) في ولايات الشمال ذات الغالبية المسلمة.

ورغم أن الدستور النيجيري بعد الاستقلال اعترف بهذا النظام المزدوج، فإن المحاكم الشرعية بقيت محصورة في النظر في قضايا الأحوال الشخصية للمسلمين

ISSN: 2537-0405 eISSN: 2537-0413

فقط، مثل الزواج والطلاق والميراث، وتم التعامل معها كمكوّن من مكونات "القضاء العرفي"، لا كقضاء مستقل بذاته مستند إلى الشريعة الإسلامية كمصدر تشريع رئيس.

في بداية الألفية الثالثة، وبالضبط في سنة ٢٠٠٠م، حصلت نقلة نوعية في مسار المحاكم الشرعية في نيجيريا، إذ قررت ١٢ ولاية شمالية ذات أغلبية مسلمة إعادة تطبيق الشريعة الإسلامية بصورة شاملة، لتشمل القانون الجنائي والمدني، وليس فقط قضايا الأحوال الشخصية.

وكانت ولاية زمفرا (Zamfara State) أول من أعلن ذلك رسميًا، ثم تبعتها إحدى عشر ولاية: سوكوتو، كاتسينا، نيجر، كادونا، كانو، يوبي، كيبّي، بورنو، غوومبي، بوشي، وجيغاوا، وقد أثار هذا القرار جدلاً سياسيًا وقانونيًا داخل نيجيريا وخارجها، لكنه مثّل عودة قوية للمحاكم الشرعية إلى المشهد القضائي العام، وأعاد لها اختصاصات أوسع، تشمل: القضايا الجنائية: كالزنا، والسرقة، وشرب الخمر، وغيرها، والمعاملات المدنية: كالدَّين، والإيجار، والبيع، والوكالة، وغيرها من العقود، والمسائل الأسرية والمواريث.

ورغم وجود تحديات تتعلق بتعارض بعض أحكام الشريعة مع الدستور الفدرالي النيجيري، إلا أن هذه التجربة مثّلت خطوة كبيرة نحو تمكين القضاء الإسلامي في بعض الولايات.

تبعًا لتوسيع تطبيق الشريعة، عملت بعض الولايات على تطوير البنية التحتية القضائية للمحاكم الشرعية، وذلك من خلال إنشاء درجات جديدة من المحاكم، منها:

المحاكم العليا الشرعية (Sharia High Courts): وتختص بالنظر في القضايا الكبرى أو في الاستئنافات المقدّمة ضد قرارات المحاكم الأدنى (كالمحاكم الابتدائية الشرعية).

محاكم الاستئناف الشرعية (Sharia Courts of Appeal): وهي محاكم على مستوى الولايات، تبتّ في الاستئنافات الواردة من المحاكم الشرعية، وتُعدّ أعلى هيئة قضائية شرعية داخل الولاية.

ومن أبرز الولايات التي أنشأت هذه المحاكم: زمفرا، سوكوتو، كانو، كاتسينا، كادونا، نيجر، وغيرها. وتتميّز هذه المحاكم بأن قضاتها متخصصون في الشريعة الإسلامية، ويُشترط فيهم العلم بفقه المعاملات والحدود، إضافة إلى الاطلاع على قوانين الدولة لضمان التوازن بين النظام الفدرالي والدساتير المحلية.

ISSN: 2537-0405 eISSN: 2537-0413

المطلب الثالث: محاكم نيجيريا حسب الدستور الأخير، وفيه فرعان:

الفرع الأول: هيكلية المحاكم في نيجيريا:

الدستور الأخير لنيجيريا هو دستور ٢٩ مايو ١٩٩٩، ويُعد هو القانون الأعلى في البلاد، ويتكون من أربعة أنظمة قانونية في نيجيريا: القانون الإنجليزي المشتق من نيجيريا الاستعمارية، والقانون العام الذي هو القانون الاستقلالي أي ما بعد الاستعمار، والقانون العرفي المشتق من الأعراف التقليدية والممارسات الثقافية الأصلية، وقانون الشريعة الإسلامية الذي كان مصدرا للحكم قبل الاستعمار في شمال نيجيريا وبعض مناطق الجنوب حيث الإسلام هو الدين السائد.

الفصل السابع من الدستور النيجيري -الذي هو القسم الخاص بالمحاكم وصلاحياتها- قسم المحاكم إلى قسمين: المحاكم الفدرالية، ومحاكم الولايات، ويمكن تقسيمها أكثر من ذلك باعتبارات أخرى، وهنا قسمتها أربعة أقسام لتسهيل فهم طبيعتها واختصاصاتها:

القسم الأول: المحاكم العليا الفدرالية [١٠]**:**

تتضمن المحاكم العليا الفدرالية المنصوص عليها في الدستور النيجيري ما يلي:

(أ) المحكمة العليا في نيجيريا.

(ب) محكمة الاستئناف.

(ج) المحكمة الاتحادية العليا.

(د) محكمة العمل الوطنية[١١].

(هـ) المحكمة العليا لإقليم العاصمة الفيدرالية، أبوجا.

(و) محكمة الاستئناف الشرعية لإقليم العاصمة الفيدرالية، أبوجا.

(ز) محكمة الاستئناف العرفية لإقليم العاصمة الفيدرالية، أبوجا.

القسم الثاني: محاكم الولايات[١٢]:

(أ) المحكمة العليا لأي ولاية.

(ب) محكمة الاستئناف الشرعية لأي ولاية.

(ج) محكمة الاستئناف العرفية لأي ولاية.

القسم الثالث: محاكم الانتخابات:

الدستور ينص على إنشاء نوعين من المحاكم الخاصة بالنظر في قضايا الانتخابات:

---

(١٠) دستور جمهورية نيجيريا الفيدرالية (تعديل ثالث لعام ١٩٩٩)، الفصل السابع، القسم الأول، المواد: من ٢٤٩ إلى ٢٦٩

(١١) أُضيفت هذه المحكمة بموجب دستور جمهورية نيجيريا الفيدرالية (تعديل العام: ٢٠١٠).

(١٢) دستور جمهورية نيجيريا الفيدرالية (تعديل ثالث لعام ١٩٩٩)، الفصل السابع، القسم الثاني، المواد: من ٢٧٠ إلى ٢٨٤

ISSN: 2537-0405 eISSN: 2537-0413

النوع الأول: محاكم انتخابات المجلس الوطني ومجالس الولايات: وهي محكمة أو أكثر للانتخابات في كل ولاية، بالإضافة إلى إقليم العاصمة الفيدرالية، وتتمتع هذه المحاكم، دون غيرها من المحاكم أو الهيئات القضائية، بالاختصاص للنظر والبت في النزاعات المتعلقة بما يلي:

(أ) ما إذا كان قد تم انتخاب أي شخص بشكل قانوني كعضو في المجلس الوطني.

(ب) ما إذا كان قد تم انتخاب أي شخص بشكل قانوني كعضو في مجلس النواب في الولاية.

النوع الثاني: محاكم انتخابات حكام الولايات[١٣]: ويكون لهذه المحاكم، دون غيرها، الاختصاص للنظر والبت في القضايا المتعلقة بما إذا كان قد تم انتخاب أي شخص بشكل قانوني لمنصب حاكم أو نائب حاكم في إحدى الولايات.

القسم الرابع: المحاكم الدرجة الدنيا:

المحاكم الدنيا المسجلة التي تم إنشاؤها أو يُعتبر أنها أنشئت من قبل الهيئات التشريعية في كل ولاية، هي:

(أ) محاكم القضايا الأولية أو الفورية: هي محاكم ذات اختصاص فوري يتم إنشاؤها بموجب قانون يصدره مجلس النواب للولاية، وتُسمى محاكم ذات اختصاص فوري لأنها تبتّ في القضايا دون تقديم المرافعات أو المذكرات المكتوبة من الأطراف.

(ب) محاكم المناطق والمحاكم العرفية: تُنشأ هذه المحاكم لإدارة القوانين العرفية والأعراف المحلية في نيجيريا، يُستخدم مصطلح "محاكم المناطق" في شمال نيجيريا، بينما يُستخدم مصطلح "المحاكم العرفية" للإشارة إلى النوع نفسه من المحاكم في جنوب نيجيريا.

(ج) المحاكم الشرعية: تم إنشاء المحاكم الشرعية بموجب قوانين نيجيريا الشمالية، قانون: ١٣٦ لعام ١٩٦٠، وقد تم تأكيد هذا الإنشاء لاحقًا من خلال دستور جمهورية نيجيريا الفيدرالية لعام ١٩٧٩، ولاحقًا بموجب الفصل ٧، الجزء ١، المادة ٢٦٠ من دستور جمهورية نيجيريا الفيدرالية لعام ١٩٩٩ (بعد التعديل)[١٤].

الفرع الثاني: المحاكم الشرعية واختصاصاتها حسب ولايات نيجيريا:

أولا: الولايات التي لديها المحاكم الشرعية باختصاصات كاملة: هي اثنا عشر ولاية من بين ستة وثلاثين ولاية في نيجيريا، وهي الولايات التي اعتمدت الشريعة الإسلامية مصدرا أساسيا لجميع أنظمتها، وهي كالتالي:

---

(١٣) دستور جمهورية نيجيريا الفيدرالية (تعديل ثالث لعام ١٩٩٩)، الفصل السابع، القسم الثالث، المادة: ٢٨٥

(١٤) دستور جمهورية نيجيريا الفيدرالية (تعديل ثالث لعام ١٩٩٩)، الفصل السابع، القسم الأول، المادة: ٢٦٠

ISSN: 2537-0405 eISSN: 2537-0413

١. ولاية زمفارا ٢. ولاية كانو ٣. ولاية سوكوتو ٤. ولاية كاتسينا
٥. ولاية باوتشي ٦. ولاية بورنو ٧. ولاية جيغاوا ٨. ولاية كيبي
٩. ولاية يوبي ١٠. ولاية كادونا ١١. ولاية النيجر ١٢. ولاية غومبي

هذه الولايات كلها ولايات شمالية، ويعتبر الإسلام فيها ديانة سائدة، وغير المسلمين هم الأقلية فيها، وتنظر هذه المحاكم الشرعية من خلال دوائرها المتخصصة في هذه الولايات في جميع القضايا التي رُفعت إليها، ومنها القضايا الجنائية، وقضايا الحدود والتعزيرات التي تُرفع من قِبل هيئة الحسبة.

ثانيا: الولايات التي لديها المحاكم الشرعية باختصاصات جزئية: وهي بقية ولايات الشمال -ما عدا ولاية بنوي التي تغلب عليها المسيحيون- وهي كاتالي:

ولاية آدماوا ولاية كوجي ولاية كوارا ولاية نصراوا ولاية بلاتو ولاية ترابا

المحاكم في هذه الولايات تختص بالنظر فيما يلي:[١٥]:

(أ) النظر في القضايا الأسرية تتعلق بالشريعة الإسلامية فيما يخص الزواج، بما في ذلك صحة أو فسخ هذا الزواج، والنزاعات الأسرية، واللقيط، والحضانة، والنفقة، ومسائل أخرى تتعلق بالعلاقات الأسرية.

(ب) أية قضية تتعلق بالشريعة الإسلامية فيما يخص الوقف، الهبة، الوصية أو الميراث حيث يكون المتبرع، الواهب، الموصي أو المتوفى مسلماً.

(ج) أية قضية تتعلق بالشريعة الإسلامية فيما يخص طفل سفيه أو شخص غير عاقل إذا كان مسلماً، أو وصية مسلم يعاني من مرض جسدي أو عقلي.

(د) إذا طلب جميع الأطراف في القضية، من المحكمة أن تنظر القضية وفقاً للشريعة الإسلامية.

ثالثا: الولايات التي لم يتم فيها إنشاء المحاكم الشرعية: وهي ولايات إما ذات أقلية مسلمة كولايات جنوب شرق، وولايات أقصى الجنوب، وإما ذات النسبة المتعادلة، أو المسلمون فيها أكثر لكن ذمام الأمور على يد غيرهم، وهي ولايات الجنوب الغربي، وهي كالتالي:

منطقة الجنوب الغربي: ولاية لاغوس، ولاية إكيتي، ولاية أوغون، ولاية أوندو، ولاية أوشون، ولاية أويو

منطقة أقصى الجنوب: ولاية إدو، ولاية اكوا ايبوم، ولاية بايلسا، ولاية كروس ريفر، ولاية دلتا.

---

(١٥) دستور جمهورية نيجيريا الفيدرالية (تعديل ثالث لعام ١٩٩٩)، الفصل السابع، القسم الأول، المادة: ٢٦٢

ISSN: 2537-0405 eISSN: 2537-0413

منطقة الجنوب الشرقي: ولاية أبيا، ولاية أنمبرا، ولاية إيبونيي، ولاية إينوغو، ولاية إيمو.

ومما يجدر بالذكر: فيه محاولات لولايات منطقة الجنوب الغربي لنيجيريا (بلاد يوربا) لإنشاء المحاكم الشرعية، مما أدى إلى قرار إنشاء المحكمة الشرعية الأولى في ولاية أيو، وتأسيس "الهيئة الشرعية المستقلة لولاية لاغوس"، وما لازلت التحديات قائمة – والله المستعان.

المبحث الثاني: التحديات التي تواجه المحاكم الشرعية في نيجيريا، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: التحديات القانونية والسياسية التي تواجه المحاكم الشرعية في نيجيريا، وفيه ثلاثة فروع:

الفرع الأول: ازدواجية النظام القانوني:

من أبرز التحديات التي تُضعف من فعالية المحاكم الشرعية في نيجيريا هو وجود نظام قانوني مزدوج يجمع بين: الشريعة الإسلامية، والنظام القانوني الإنجليزي (Common Law): وهو المعتمد في القوانين العامة للدولة والمحاكم العليا والاتحادية[١٦].

وقد أدّى هذا الازدواج إلى عدد من الإشكالات، منها:

أولا: تنازع الاختصاص القضائي: كثيرًا ما يحدث تعارض في الصلاحيات بين المحاكم الشرعية والمحاكم الوضعية (العادية).

ثانيا: تضييق الصلاحيات الممنوحة للمحاكم الشرعية: هذا الحد من الصلاحيات يجعل دور القضاء الشرعي محصورًا غالبًا في مسائل الزواج، والطلاق، والنفقة، والميراث.

ثالثا: تُطعن بعض الأحكام الشرعية أو تُمنع من التنفيذ تحت مبرر أنها تتعارض مع الدستور الاتحادي أو مع مبادئ "حقوق الإنسان" بصيغتها الغربية.

ومن الأمثلة على ذلك: ما حصل في ولايتي زمفرا وبوتشي من رفض تنفيذ بعض أحكام الحدود بحجة انتهاكها لحقوق الإنسان.

الفرع الثاني: غياب الاعتراف الدستوري الكامل بالمحاكم الشرعية في مرجعية قضائية عليا:

رغم أن ١٢ ولاية من ولايات الشمال النيجيري تبنّت تطبيق الشريعة الإسلامية، وأعادت للمحاكم الشرعية دورًا مهمًّا، إلا أن دستور نيجيريا لعام ١٩٩٩ لا يمنح هذه المحاكم: مرجعية قضائية عليا، ولا استقلالية مطلقة في إصدار الأحكام

(16) Imam, I. (1965). The legal system in Nigeria, page: 23

ISSN: 2537-0405 eISSN: 2537-0413

الشرعية، بل يضعها ضمن منظومة القضاء العرفي (Customary Courts)، وهذا التوصيف له عدة آثار سلبية، منها: تبعيتها لمحاكم الاستئناف الوضعية العليا.

الفرع الثالث: التدخل السياسي في التعيينات والأحكام[١٧] :

واحدة من الإشكالات العميقة التي تُهدد نزاهة المحاكم الشرعية هي تدخل الساسة في شؤونها الإدارية والفنية، ويتمثل ذلك في: تعيين القضاة بناءً على الولاءات السياسية أو الطائفية، ونقل أو عزل القضاة لأسباب غير قانونية، وتقييد بعض القضايا بأوامر سياسية.

مثال ذلك: تدخل بعض المنظمات الحقوقية الغربية لمنع تنفيذ أحكام الرجم أو قطع اليد، مما يضع القضاة تحت ضغط نفسي وسياسي كبير.

المطلب الثاني: التحديات الإدارية والبشرية[١٨]، وفيه ثلاثة فروع:

تُعد التحديات الإدارية والبشرية من أبرز العقبات التي تعوق فاعلية المحاكم الشرعية في نيجيريا، وتحد من قدرتها على أداء رسالتها القضائية على الوجه المطلوب، ويمكن إبرازها في النقاط الآتية:

الفرع الأول: نقص الكوادر القضائية المؤهلة:

تعاني المحاكم الشرعية في نيجيريا من ندرة الكوادر القضائية المتخصصة الذين يمتلكون الكفاءة الشرعية والفنية اللازمة؛ لإدارة العمل القضائي بكفاءة، ولا تزال كثير من المحاكم تعتمد على قضاة لم يتلقوا تعليمًا أكاديميًّا شاملًا في علوم الشريعة والقضاء، وبعضهم اكتفى بالدراسات التقليدية أو الدورات القصيرة، دون المرور بتأهيل قضائي دقيق يُكسبهم المهارات العملية والنظرية المطلوبة.

الفرع الثاني: ضعف البنية التحتية والدعم المالي:

تمثل البنية التحتية المتردية وضعف التمويل تحديًا آخر يعيق عمل المحاكم الشرعية، وكثير من محاكم الشريعة تقع في مبانٍ قديمة أو مؤقتة، لا تليق بمكانة القضاء، ولا تضمن الأمان والخصوصية اللازمة لجلسات المحاكمات، وبعض المحاكم تفتقر إلى الأساسيات مثل مكاتب خاصة للقضاة، قاعات جلسات مهيأة، أدوات التوثيق والطباعة، والمرافق الصحية الجيدة.

(17) Paden, J. N. (1973). Religion and political culture in Kano, page: 32 – 36.

(18) Salihu, H. A., Ibrahim, U., & Mohammed, A. A. (2017). Revisiting the implementation of Sharia in Northern Nigeria: Issues, challenges and lessons. Journal of Law, Policy and Globalization, 65, 42–49.

ISSN: 2537-0405 eISSN: 2537-0413

الفرع الثالث: غياب التوثيق الإلكتروني والرقمنة:

في ظل التطور الرقمي الذي يشهده العالم، تبرز الحاجة إلى تحديث آليات العمل داخل المحاكم، إلا أن المحاكم الشرعية في نيجيريا ما زالت تعتمد بشكل كبير على الوسائل التقليدية، ما يؤدي إلى عدد من الإشكالات، كالاعتماد على التوثيق الورقي التقليدي، فالملفات تُحفظ يدويًا، مما يجعلها عرضة للتلف أو الضياع أو سوء التنظيم، وهذا يُسبب تأخيرًا في البت في القضايا، وصعوبة في متابعة سوابق الأحكام، وانعدام قاعدة بيانات يمكن الرجوع إليها بسهولة، والتخلف عن ركب القضاء الإلكتروني في الوقت الذي بدأت فيه كثير من المحاكم حول العالم باستخدام نظام القضاء الرقمي (e-justice).

المطلب الثالث: التحديات الاجتماعية والثقافية[١٩]، وفيه ثلاثة فروع:

لا تقتصر التحديات التي تواجه المحاكم الشرعية في نيجيريا على الجوانب القانونية والإدارية فحسب، بل تمتد لتشمل أبعادًا اجتماعية وثقافية لها أثر بالغ في فاعلية هذه المحاكم وقبولها لدى فئات المجتمع المختلفة، ويمكن توضيح أبرز هذه التحديات على النحو الآتي:

الفرع الأول: ضعف الوعي المجتمعي بدور المحاكم الشرعية:

تُعدّ قلة الوعي لدى شرائح واسعة من المجتمع من أبرز المعوقات التي تُضعف من مكانة المحاكم الشرعية وأثرها، ويتمثل ذلك في الأمور التالية:

أولا: غياب الفهم الصحيح لاختصاصات المحاكم الشرعية: يعجز كثير من المواطنين عن التفريق بين المحاكم الشرعية، والمحاكم العرفية، والمحاكم المدنية، مما يُحدث نوعًا من الارتباك القانوني عند اللجوء إلى القضاء، وتبرز المشكلة في المناطق المختلطة دينيًّا، حيث ينتشر الخلط بين وظيفة القضاء الشرعي والقضاء التقليدي أو المجتمعي.

ثانيا: حصر دور المحاكم الشرعية في قضايا الأحوال الشخصية فقط: يعتقد بعض الناس أن المحاكم الشرعية تختص فقط في قضايا مثل الزواج والطلاق والنفقة، في حين أن اختصاصها – بحسب بعض الأنظمة الولائية – يمتد إلى قضايا مدنية وجنائية وفق الشريعة، هذا التصور القاصر يؤدي إلى عزوف البعض عن اللجوء إليها في قضايا يمكن أن تُفصل فيها شرعًا.

ثالثا: نقص الحملات التوعوية والإعلام القضائي: لم تُبذل جهود كافية من قبل الحكومات المحلية أو المؤسسات الدينية لتعريف المواطنين باختصاصات المحاكم

(19) Ostien, P. (2007). Sharia implementation in Northern Nigeria, page: 23, 45 – 65.

ISSN: 2537-0405 eISSN: 2537-0413

الشرعية وآليات عملها، ونتيجة لذلك، فإن الوعي القانوني الشرعي لدى العامة يظل محدودًا، مما يُسهم في ضعف حضور هذه المحاكم في الوعي الجمعي.

الفرع الثاني: نظرة الاستعلاء من النخب المثقفة:

من التحديات الثقافية البارزة، تلك النظرة السلبية التي تُبديها بعض النخب الأكاديمية أو الإعلامية تجاه المحاكم الشرعية، ويتجلى هذا التحدي فيما يلي:

أولا: الانبهار بالنموذج الغربي في القضاء والتشريع: بعض النخب المتأثرة بالفكر الغربي ترى أن المحاكم الشرعية تُمثل صورة تقليدية متأخرة، لا تتناسب مع مفاهيم "الحداثة" و"حقوق الإنسان" حسب المفهوم الغربي، ونتيجة لذلك، تدعو هذه الفئات إلى دمج القضاء الشرعي ضمن الإطار القانوني المدني، أو على الأقل تقليص صلاحياته بما يُفقده استقلاله وخصوصيته.

ثانيا: الإعلام والنقد غير المنصف: يتم أحيانًا التقليل من شأن الأحكام الشرعية أو السخرية منها في بعض المنابر الإعلامية، مما يعزز في أذهان الشباب المتعلم صورة سلبية عن القضاء الشرعي، كما أن بعض المؤسسات التعليمية تهمّش تدريس العلوم الشرعية والقانون الإسلامي، مما يُسهم في تغريب العقلية القانونية للنخب الصاعدة.

الفرع الثالث: التعدد الديني والضغط من الأقليات:

تمثل البيئة الدينية المتنوعة في نيجيريا تحديًا خاصًّا أمام توسع المحاكم الشرعية وفاعليتها، ويتجلى ذلك في الأمور التالية:

أولا: ضغط الجماعات الدينية غير المسلمة: في الولايات ذات الطابع المختلط دينيًّا، تمارس بعض المنظمات المسيحية أو الحقوقية الدولية ضغوطًا سياسية وإعلامية لمنع تطبيق بعض أحكام الشريعة، وخاصة ما يتعلق منها بالحدود والتعازير، ويدور الجدل دائمًا حول "مدنية الدولة" و"الحرية الدينية"، وهو ما تستخدمه هذه الجهات لتقييد سلطات المحاكم الشرعية.

ثانيا: استغلال بعض القضايا لتشويه صورة القضاء الشرعي: تُضخّم بعض وسائل الإعلام – خاصة الغربية أو المتأثرة بها – من بعض الأحكام الشرعية، وتُقدّمها على أنها "وحشية" أو "مخالفة لحقوق الإنسان"، كما تُستخدم بعض القضايا الفردية المثيرة للجدل ذريعةً لاتهام المحاكم الشرعية بعدم العدالة أو التحيز، مما يُضعف من ثقة العامة في هذه المحاكم. والله المستعان.

المبحث الثالث: الحلول المقترحة لتطوير المحاكم الشرعية في نيجيريا، وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: حلول قانونية وتشريعية، وفيه ثلاثة فروع:

في سبيل النهوض بدور المحاكم الشرعية في نيجيريا وتجاوز التحديات القانونية التي تعترض سبيلها، تبرز عدة مقترحات وحلول قانونية وتشريعية، يمكن أن تُسهم في تقوية مكانتها، واستعادة دورها الأصيل، وذلك على النحو الآتي:

ISSN: 2537-0405 eISSN: 2537-0413

الفرع الأول: السعي للاعتراف الدستوري الشامل بالمحاكم الشرعية:

رغم أن دستور نيجيريا لعام ١٩٩٩م قد نصّ في فصله السابع صراحةً على الاعتراف بالمحاكم الشرعية ضمن الهيكل القضائي الوطني، وبيّن اختصاصاتها وصلاحياتها، إلا أن هذا الاعتراف لا يزال يفتقر إلى التطبيق الشامل والدقيق على المستوى الاتحادي، وتحيط به عدد من القيود التشريعية والعملية، ومن ثم، فإن النهوض بالمحاكم الشرعية وتعزيز دورها يتطلب سلسلة من الحلول القانونية والتشريعية، أولها:

تعزيز الاعتراف الدستوري وتفعيله على المستوى الوطني: الدستور النيجيري قد أقرّ بوجود المحاكم الشرعية واختصاصاتها ضمن النظام القضائي، إلا أن هذا الإقرار محصور في مستوى "الولايات" دون تمثيل متوازن على المستوى الاتحادي في جميع الولايات، من المهم السعي نحو تفعيل هذا الاعتراف بشكل عملي وواسع، من خلال:

- تحسين تمثيل المحاكم الشرعية في المؤسسات القضائية العليا، كالمجلس القضائي الاتحادي.
- دعم التشريعات الولائية التي تنظم عمل هذه المحاكم، وضمان انسجامها مع الدستور.
- إدراج المواد الفقهية والشريعة في المناهج القضائية الرسمية في كليات القانون والعدالة.

الفرع الثاني: توسيع اختصاصات المحاكم الشرعية:

رغم الاعتراف الدستوري، فإن الاختصاصات الفعلية للمحاكم الشرعية لا تزال محدودة في كثير من الولايات بقضايا الأحوال الشخصية فقط، فمن الضروري العمل على توسيع هذه الصلاحيات لتشمل:

- المعاملات المالية والمدنية بين المسلمين، كالعقود، والبيوع، والقروض، وغيرها.
- بعض القضايا الجنائية ذات الطابع الإسلامي، في الولايات التي تطبّق الشريعة، وفق ما لا يُخالف المبادئ الدستورية.
- كما يُستحسن تقنين الأحكام الشرعية وصياغتها في صورة قوانين واضحة تُعرض على المجالس التشريعية الولائية لاعتمادها، مما يُقلل الخلافات، ويوحّد الاجتهادات.

الفرع الثالث: ترسيخ مبدأ استقلال القضاء الشرعي:

من أبرز التحديات التي تواجه المحاكم الشرعية التداخل بين السلطات القضائية، مما يؤدي أحيانًا إلى تدخل المحاكم الوضعية في اختصاص المحاكم الشرعية.

ISSN: 2537-0405 eISSN: 2537-0413

من أجل الحفاظ على هيبة القضاء الشرعي، ينبغي:

- تحديد الاختصاص القضائي بدقة في القوانين المنظمة، ومنع أي تجاوز من المحاكم غير الشرعية.
- سن قوانين تحمي الأحكام الصادرة عن المحاكم الشرعية من النقض، إلا في حال مخالفة صريحة لنص دستوري.
- تعزيز استقلالية هذه المحاكم من خلال ضمان عدم خضوعها للضغوط السياسية أو الإدارية.

المطلب الثاني: حلول إدارية ومؤسساتية، وفيه ثلاثة فروع:

تمثل الإدارة الفعالة والبنية المؤسسية المتينة ركيزة أساسية في تطوير أداء المحاكم الشرعية في نيجيريا وتعزيز مكانتها داخل النظام القضائي الوطني، ويُعدُّ الاهتمام بالعنصر البشري والبنية التحتية، واعتماد الوسائل التقنية الحديثة من أبرز عوامل النهوض، ومن هنا، يمكن طرح الحلول في الفروع الآتية:

الفرع الأول: تأهيل وتدريب القضاة الشرعيين:

تعاني العديد من المحاكم الشرعية من نقص في القضاة المؤهلين، ومن ضعف التدريب لدى العاملين فيها، من الضروري إنشاء معاهد قضائية شرعية متخصصة، تعنى بتأهيل القضاة وتأطيرهم علميًا وعمليًا، من خلال:

- تنظيم دورات تدريبية مستمرة للقضاة الحاليين في: الفقه المقارن، أصول القضاء، مهارات إدارة الجلسات، طرق الاستماع والتحقيق، والتحليل القانوني.
- إنشاء برامج دراسات عليا متخصصة في القضاء الإسلامي، بالتعاون مع الجامعات الإسلامية، لإعداد كفاءات علمية متخصصة تتولى المناصب القضائية مستقبلًا.
- إرسال القضاة في بعثات علمية قصيرة المدى إلى دول إسلامية ذات خبرة قضائية راسخة، مثل: المملكة العربية السعودية، والكويت، وماليزيا، للاطلاع على تجاربها.

الفرع الثاني: تخصيص ميزانيات مستقلة ومنصفة:

تعاني المحاكم الشرعية من تبعية مالية للسلطات المحلية، ما يجعلها عرضة للإهمال أو ضعف الموارد، يتوجب العمل على:

- تخصيص بنود مالية مستقلة للمحاكم الشرعية ضمن ميزانيات الحكومة الاتحادية والولايات، وتُحدّد بوضوح في قوانين الموازنة.
- إخضاع هذه الميزانيات لإشراف مجالس القضاء الشرعي الولائية، لضمان عدالة التوزيع، ومنع التسييس أو الإهمال.
- الاستثمار في تحسين البنية التحتية عبر بناء مقار جديدة للمحاكم، وتجهيز القاعات والمكاتب بالأدوات الأساسية، من أثاث وتقنيات وأجهزة حاسوب.

ISSN: 2537-0405 eISSN: 2537-0413

- رفع رواتب القضاة والموظفين الشرعيين بما يحفظ كرامتهم، ويُقلل من فرص الفساد أو التأثير الخارجي.

الفرع الثالث: رقمنة العمل القضائي الشرعي:

في عصر الرقمنة، لا بدّ أن تواكب المحاكم الشرعية التقدّم التقني لضمان الكفاءة والشفافية، يُقترح الشروع في إنشاء "نظام إدارة القضايا الشرعية إلكترونيًا" (Sharia e-Court System)، ويشمل:

- تسجيل القضايا إلكترونيًا عبر منصات مخصصة، لتسهيل التقديم ومتابعة الحالات.
- أرشفة الأحكام القضائية بطريقة منظمة تُمكّن من الرجوع إليها بسرعة وموثوقية.
- إدارة الجلسات إلكترونيًا، وتحديد المواعيد، وتوثيق المحاضر.
- توثيق السوابق القضائية (judicial precedents) للاستفادة منها في توحيد الأحكام القضائية والاجتهادات.
- كما يجب تدريب الكادر القضائي والإداري على استخدام هذه المنظومة لضمان نجاح التطبيق.

المطلب الثالث: الحلول الاجتماعية والثقافية، وفيه ثلاثة فروع:

إن نجاح المحاكم الشرعية في أداء دورها لا يقتصر على الجوانب القانونية والإدارية فحسب، بل يعتمد أيضًا على البيئة الاجتماعية والثقافية المحيطة بها، إذ أن وعي المجتمع، وتفاعل النخب، وتفهم الآخر المختلف دينيًا أو ثقافيًا، كلها عوامل أساسية في ترسيخ العدالة الشرعية وتعزيز مكانتها. ويمكن عرض أبرز الحلول في هذه الفروع:

الفرع الأول: رفع الوعي المجتمعي باختصاصات المحاكم الشرعية:

كثير من أفراد المجتمع، خصوصًا في المدن الكبرى أو المناطق المختلطة دينيًا، لا يدركون نطاق صلاحيات المحاكم الشرعية، ويخلطون بينها وبين المحاكم المدنية أو التقليدية، ولمعالجة ذلك، ينبغي:

- إطلاق حملات توعية جماهيرية عبر الإذاعات، والقنوات المحلية، ووسائل التواصل، تشرح اختصاصات المحاكم الشرعية بلغة مبسطة.
- نشر كتيبات تعريفية توضح كيفية الاستفادة من خدمات القضاء الشرعي، ومجالات عمله.
- تنظيم أيام مفتوحة أو ندوات شعبية داخل المحاكم الشرعية تتيح للناس زيارة المحاكم، وطرح الأسئلة، وفهم الإجراءات القضائية.
- الاستعانة بالخطباء والدعاة لتوضيح أهمية القضاء الشرعي ضمن خطب الجمعة والدروس العامة، خاصة في القرى والمناطق النائية.

ISSN: 2537-0405 eISSN: 2537-0413

الفرع الثاني: معالجة النظرة السلبية لدى بعض النخب:

لا تزال بعض النخب المثقفة، خصوصًا المتأثرة بالمدارس الغربية أو المتخرجة من جامعات القانون الوضعي، تنظر إلى المحاكم الشرعية نظرة دونية، على أنها "تقليدية" أو "عفا عليها الزمن"، لمواجهة هذا التحدي:

- يجب إشراك المختصين في القانون والشريعة معًا في حوارات علمية مفتوحة، تُبرز تطور القضاء الإسلامي ومرونته في معالجة القضايا المعاصرة.
- نشر بحوث ودراسات أكاديمية رصينة تبرز فعالية القضاء الشرعي، وتُدافع عن مشروعيته وسلامة منطقه القانوني، بلغة يفهمها القانونيون والمثقفون.
- استضافة قضاة شرعيين في البرامج الحوارية والإعلامية لشرح القضايا الحساسة، وتفنيد الشبهات التي تُثار ضد القضاء الإسلامي.

الفرع الثالث: إدارة التنوع الديني والضغوط الإعلامية بحكمة:

التعدد الديني في نيجيريا، ووجود جهات مسيحية أو دولية تُعارض تطبيق الشريعة، يفرض على المؤسسات القضائية الشرعية أن تتعامل بحكمة وانفتاح دون تفريط، وللنجاح في ذلك:

- التمسك بالاختصاص الداخلي للمسلمين فقط، وتأكيد أن المحاكم الشرعية لا تفرض نفسها على غير المسلمين.
- الرد المتزن على الحملات الإعلامية، بتوضيح الحقائق لا بالمواجهة أو التصعيد، مع التركيز على الجوانب الإنسانية والعدلية للشريعة.
- بناء جسور التواصل مع المنظمات الحقوقية المعتدلة، وشرح أن تطبيق الشريعة يتم في إطار قانوني ودستوري مع احترام كرامة الإنسان.
- التعاون مع الجهات الأمنية والإدارية لحماية القضاة والمحاكم من التهديدات، دون استغلال ذلك للتضييق على حرية التعبير المشروعة.

المطلب الرابع: التعاون الدولي والخبرات المقارنة، وفيه فرعان:

في عالم يتجه نحو التكامل وتبادل الخبرات، لا يمكن عزل المحاكم الشرعية في نيجيريا عن السياق الدولي والإسلامي العام، فالتحديات التي تواجه القضاء الإسلامي في نيجيريا ليست فريدة، بل تشترك فيها العديد من الدول الإسلامية، ما يتيح فرصة واسعة للتعاون والاستفادة من التجارب المقارنة في تطوير المنظومة القضائية الشرعية، ويمكن عرض هذا التعاون من خلال مسارين رئيسيين في فرعين:

الفرع الأول: الاستفادة من تجارب الدول الإسلامية ذات النظام القانوني المزدوج:

تُعد دول مثل ماليزيا، وإندونيسيا، وباكستان، والسودان، من النماذج التي استطاعت الجمع بين القوانين الوضعية والنظام القضائي الإسلامي في أطر قانونية مستقرة إلى حدّ ما، وللاستفادة منها:

ISSN: 2537-0405 eISSN: 2537-0413

- إيفاد بعثات دراسية وقضائية إلى هذه الدول للاطلاع على نماذج عمل محاكمها الشرعية.
- إعداد دراسات مقارنة بين النظام القضائي في نيجيريا وبين الأنظمة القضائية في تلك الدول، من حيث التنظيم، والتدريب، والإجراءات، وحماية الأحكام.
- اعتماد بعض أنظمتها التقنية أو الإدارية الناجحة، مع مراعاة الخصوصية الثقافية والدستورية في نيجيريا.
- دعوة خبراء من تلك الدول لعقد ورش عمل للقضاة الشرعيين، وتبادل الرؤى حول آليات إصلاح القضاء الإسلامي في المجتمعات متعددة القوانين.

الفرع الثاني: التعاون مع المؤسسات الفقهية والعلمية الإسلامية العالمية:

العالم الإسلامي يزخر بمؤسسات فكرية وفقهية مرجعية يمكن أن تكون سندًا علميًا للمحاكم الشرعية في نيجيريا، ومن أبرزها:

- مجمع الفقه الإسلامي الدولي (جدة): الجهة الفقهية الأبرز، التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي، والتي تُصدر قرارات واجتهادات جماعية معتبرة.
- رابطة العالم الإسلامي: من خلال مجامعها العلمية.
- المنظمات القضائية الإسلامية الإقليمية: مثل "اتحاد المحاكم العليا الشرعية" و"المعهد العالي للقضاء الإسلامي".

آليات التعاون تشمل:

- إقامة شراكات مؤسسية رسمية بين هذه الجهات ومجالس القضاء الشرعي في نيجيريا.
- الاستفادة من قواعد البيانات والبحوث الفقهية والقضائية التي تنتجها هذه المؤسسات.
- طلب المشورة الشرعية أو الدعم الفني عند التعامل مع قضايا مستجدة تتطلب اجتهادًا جماعيًا.
- المشاركة المنتظمة في المؤتمرات القضائية والفقهية الدولية لرفع صوت القضاء الإسلامي في نيجيريا، وتبادل التوصيات والتجارب.

ختامًا، يتّضح من خلال هذه المطالب الأربعة أن النهوض بالمحاكم الشرعية في نيجيريا يتطلب رؤية شاملة تجمع بين الإصلاح القانوني والتشريعي، والدعم المؤسسي والإداري، إلى جانب مواجهة التحديات الاجتماعية والثقافية بالتوعية، والانفتاح على الخبرات الإسلامية المقارنة، فالاعتراف الدستوري الواضح، وتوسيع صلاحيات القضاء الشرعي، وضمان استقلاله عن التأثيرات السياسية، تُعدّ مرتكزات ضرورية لتعزيز مكانته ضمن النظام القضائي النيجيري.

كما أن تأهيل القضاة، وتحسين البنية التحتية، ورقمنة الإجراءات، تمثل خطوات عملية لتطوير الأداء القضائي ورفع كفاءته، ولا يقل أهمية عن ذلك تعزيز

ISSN: 2537-0405 eISSN: 2537-0413

التواصل مع المؤسسات القضائية والفقهية في العالم الإسلامي، والاقتداء بالتجارب الرائدة في الدول ذات الأنظمة القانونية المزدوجة، بما يحقق التوازن بين المحافظة على الهوية الشرعية والتكيّف مع مقتضيات الدولة الحديثة.

الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتمّ الصالحات، والصلاة والسلام على سيدنا محمد، المبعوث رحمة للعالمين، وعلى آله وصحبه أجمعين.

بعد هذا العرض، تبيّن أن المحاكم الشرعية في نيجيريا لها جذور تاريخية ضاربة في العمق، منذ دخول الإسلام إلى البلاد، وقد شكّلت جزءًا أساسيًا من النظام القضائي، خصوصًا في الشمال ذي الغالبية المسلمة، غير أن هذه المحاكم واجهت تحديات متراكمة نتيجة للاستعمار، والازدواجية القانونية، والتقلبات السياسية، فضلاً عن التحديات الإدارية والاجتماعية والثقافية.

ورغم هذه الصعوبات، فإن هناك جهودًا حثيثة لإعادة الاعتبار للقضاء الشرعي من خلال توسعة صلاحياته، وتحسين أدائه، والاعتراف بدوره الدستوري. وقد ناقش البحث جملة من الحلول العملية والقانونية التي يمكن أن تسهم في تقوية هذه المؤسسة، لتقوم بدورها في تحقيق العدالة وفق مبادئ الشريعة الإسلامية.

التوصيات:

١- الدعوة إلى مراجعة مواد الدستور النيجيري؛ لضمان وضوح المرجعية الشرعية واختصاصات المحاكم الإسلامية ضمن الهيكل القضائي الوطني.

٢- توسيع اختصاصات المحاكم الشرعية لتشمل المعاملات والقضايا الجنائية وفقًا للضوابط الشرعية والدستورية.

٣- إنشاء مجلس أعلى للقضاء الشرعي في نيجيريا يتولى الرقابة والتنسيق بين محاكم الولايات المختلفة.

٤- الاهتمام بتأهيل القضاة الشرعيين من خلال برامج أكاديمية وتدريبية متخصصة تجمع بين المعرفة الفقهية والقانونية.

٥- إطلاق مبادرات توعوية مجتمعية لتوضيح دور القضاء الشرعي وإزالة الصورة النمطية الخاطئة عنه.

٦- تطوير البنية التحتية للمحاكم الشرعية ورقمنة الإجراءات بما يواكب التقدم التقني ويزيد من كفاءة الأداء القضائي.

٧- الانفتاح على التجارب المقارنة للدول الإسلامية في إدارة القضاء المزدوج، وتبادل الخبرات مع المؤسسات القضائية الدولية ذات الطابع الإسلامي.

إن إحياء القضاء الشرعي في نيجيريا، وتقويته، وتمكينه من أداء رسالته، هو من أعظم وسائل حفظ الدين وتحقيق العدالة الاجتماعية، وهو واجب شرعي ومسؤولية حضارية في الوقت نفسه.

ISSN: 2537-0405 eISSN: 2537-0413

ونسأل الله تعالى أن يُهيّئ للأمة أسبابا لإعلاء كلمة الحق، ونصرة الشريعة، وخدمة المسلمين في كل زمان ومكان، والله ولي التوفيق.
تم بحمد الله وحسن عونه، وصلى الله على نبينا محمد وآله وصحبه.

ISSN: 2537-0405 eISSN: 2537-0413

ISSN: 2537-0405 eISSN: 2537-0413

المراجع:

أولاً: المصادر العربية:

١. ابن منظور، محمد بن مكرم. (د.ت). لسان العرب. بيروت: دار الفكر.
٢. الرازي، محمد بن أبي بكر. (د.ت). مختار الصحاح. بيروت: المكتبة العصرية.
٣. مجمع اللغة العربية. (٢٠٠٤). المعجم الوسيط. القاهرة: دار الدعوة، بالتعاون مع إدارة إحياء التراث الإسلامي.
٤. مرعشلي، نديم، ومرعشلي، أسامة. (د.ت). الصحاح في اللغة والعلوم. بيروت: دار المعرفة.
٥. المحلي، جلال الدين، والسيوطي، جلال الدين. (د.ت). تفسير الجلالين. بيروت: دار الفكر.
٦. الزحيلي، محمد مصطفى. (١٩٩٩). أصول المحاكمات الشرعية والمدنية. دمشق: دار الفكر.
٧. حسن، توفيق. (٢٠٠٠). المدخل للعلوم القانونية. بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية.
٨. شيث، ضياء الدين. (١٩٨٥). مبادئ التنظيم القضائي. القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية.
٩. بللو بن فوديو، محمد. (د.ت). إنفاق الميسور في تاريخ بلاد تكرور. نيجيريا: مطبعة دار الفتح.
١٠. الإلوري، آدم عبد الله. (د.ت). الإسلام في نيجيريا والشيخ عثمان بن فوديو الفلاني. لاغوس: مكتبة التوحيد.
١١. السعدي، عبد الرحمن بن عامر. (د.ت). تاريخ السودان (ص١٨٤–١٨٩). القاهرة: دار الكتب.

ثانيا: المصادر الإنجليزية:

1. Federal Republic of Nigeria. (1999). *The Constitution of the Federal Republic of Nigeria (as amended)*. Retrieved from https://nass.gov.ng/document/download/5907
2. Imam, I. (1965). *The legal system in Nigeria*. Sweet & Maxwell.
3. Islamic Human Rights Commission. (n.d.). *Nigeria country reports and legal updates*. Retrieved April 14, 2025, from https://www.ihrc.org.uk
4. Kano State Government. (2000). *Sharia Courts Law of Kano State*. Kano State Official Gazette.

ISSN: 2537-0405 eISSN: 2537-0413

5. National Judicial Council of Nigeria. (n.d.). *Official website*. Retrieved April 14, 2025, from https://www.njc.gov.ng
6. Nigeria Law Reform Commission. (n.d.). *Legal reforms and documentation*. Retrieved April 14, 2025, from https://www.nlrc.gov.ng
7. Oba, A. A. (2002). Islamic law as customary law: The changing perspective in Nigeria. *International and Comparative Law Quarterly, 51*(4), 817–850. https://doi.org/10.1093/iclq/51.4.817
8. Ostien, P. (2007). *Sharia implementation in Northern Nigeria 1999–2006: A sourcebook*. Spectrum Books.
9. Paden, J. N. (1973). *Religion and political culture in Kano*. University of California Press.
10. Salihu, H. A., Ibrahim, U., & Mohammed, A. A. (2017). Revisiting the implementation of Sharia in Northern Nigeria: Issues, challenges and lessons. *Journal of Law, Policy and Globalization, 65*, 42–49. https://www.iiste.org/Journals/index.php/JLPG/article/view/38348
11. Sanusi, L. S. (2000). *The Shari'ah debate and the Shari'ah penal code in Northern Nigeria*. Centre for Islamic Legal Studies.
12. Yadudu, A. H. (2001). *The Sharia debate in Nigeria*. In H. Zakaria (Ed.), *Islam and the State*. Bayero University Press.
13. Zamfara State Government. (2000). *Sharia Courts Law of Zamfara State*. Zamfara State Ministry of Justice.

ISSN: 2537-0405 ***eISSN: 2537-0413***